

القطان: ترقية المعلمين المجتازين للمقابلات والاختبارات للوظائف الإشرافية

واستهدتار كامل بالتخصص وشهادات المعلمين، لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي:

قيام وزير التربية بأخذ قرار عاجل بشأن ما يلي:

أولاً: معالجة حقوق المعلمين الذين اجتازوا والمقابلة والامتحان التحريري للوظائف الإشرافية منذ أكثر من عشر سنوات وحتى تاريخ تقديم هذا الاقتراح، بضمناً ترقيةهم في الوظائف الشاغرة فوراً، وفي حال عدم وجود وظائف شاغرة لتتزم الوزارة بالإجراءات التالية:

1- منح المعلمين الناجحين نفس المكافاة والبدلات والمزايا الوظيفية التي يحصل عليها شاغلي الوظائف الإشرافية.

2- منح المعلمين الناجحين مسمى الوظيفي «رئيس قسم المادة العلمية» في المدرسة التي يعمل بها حتى ولو كان يوجد رئيس قسم للمادة العلمية نفسها، وذلك في المدارس التي بها أعداد كبيرة من الطلبة، وهذا حاصل في بعض المدارس حالياً.

ثانياً: تقوم وزارة التربية بإعادة دراسة حالة المعلمين الأفاضل الذين سبق أن رسبوا بسبب الاختبارات العجزية التي مارستها عليهم التوجيه الفنية، وتقييمهم بما يتوافق مع مؤهلاتهم الدراسية وسنوات الخبرة العملية، من دون تعسف في استعمال الحق



د. علي القطان

وهل تطبق التوجيه الفنية المعايير السليمة في هذه الاختبارات؟ الواقع يقول سنوياً إن اختبارات التوجيه الفنية هي أسوأ اختبارات في وزارة التربية على الإطلاق، فجميع الشكاوى ومشكلات المعلمين سببها اختبارات التوجيه الفنية، وبالتالي فكيف يحرم آلاف المعلمين من حقوقهم في الترقية كل عام وبما حق يوصم البعض بالفشل والرسوب سنوياً بسبب أخطاء التوجيه الفنية وتعسفاً وتفنتها في ظلم المعلمين؟ بل إن هناك بعض التوجيه الفنية التي تجبر المعلمين على أداء اختبارات في مواد علمية من غير تخصصهم في مخالفة صريحة للقانون

أعلن النائب د. علي القطان عن تقديمه اقتراحاً برغبة يمنح المعلمين المجتازين للمقابلات والاختبارات للوظائف الإشرافية الترقية المستحقة لهم قانوناً وجميع المزايا الوظيفية والمالية والمسماة الإشرافية. وقال القطان في مقدمة الاقتراح:

من المعلوم أن نظام الترقية للوظائف الإشرافية للمعلمين بوزارة التربية يعاني منذ أكثر من عشر سنوات من التعسف والظلم نظراً لقيام التوجيه الفنية بوضع اختبارات تعجيزية وتعسفية في حق المعلمين الذين يجتازون هذه الاختبارات بنجاح لكن رغم ذلك لم يمنحوا الترقية اللازمة حتى الآن، ومن الواضح أن الخلل ليس في المعلمين على الإطلاق وإنما بسبب آلية الترقية للوظائف الإشرافية وفي الاختبارات التحريرية تحديداً، مع العلم أن أداء هذه الاختبارات مخالف تماماً للقوانين وقرارات الخدمة المدنية التي تنظم عملية الترقيات والوسائل السليمة للمفاضلة بين مرشحين عدة والتي تطبق على جميع الموظفين في جميع وزارات الدولة، فبما حق تقوم التوجيه الفنية باختبار المعلمين بالمادة العلمية وهم حاصلون على شهادات جامعية معترف بها، والسؤال الذي يتبادر للذهن أيضاً هو هل التوجيه الفني جهة مختصة باختبار المعلمين والحكم عليهم بالرسوب أو النجاح،

«شؤون المرأة» تقيم مؤتمراً حول تمكين المرأة والأسرة



جانب من اجتماع سابق للجنة المرأة والأسرة والطفل

مراجعة للاشتراطات الصحية والإجراءات الاحترازية المتبعة، وسيقوم بتقريرون المجلس ببيت المؤتمر كاملاً مساء الغد.

وجدير بالذكر أن دول العالم تحتفل في الثامن من مارس من كل عام باليوم العالمي للمرأة، واختارت منظمة الأمم المتحدة

موضوع (المرأة في القيادة: تحقيق مستقبل متساو في عالم كوفيد 19) عنواناً ليوم المرأة

رياض عواد

تحت رعاية رئيس مجلس الأمة سرزوق الغانم تقيم لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل البرلمانية وبالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة مؤتمراً بعنوان (تمكين المرأة والأسرة) وذلك اليوم الاثنين في مسرح مبنى صباح الاحمد بالمجلس.

ويناقش المؤتمر مجموعة من القضايا ذات الأولوية مثل موضوع المادة 135 من قانون الجواز، والتحديات الثقافية والتربوية المستجدة على الأسرة الكويتية، إضافة الى موضوع أبناء الكويتيات وأزواجهن.

ويشارك في المؤتمر رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل النائب أسامة الشاهين، ومقرر اللجنة النائب صالح المطيري، وعضو اللجنة النائب أسامة المناور، الى جانب ممثلي العديد من جمعيات النفع العام المشهورة والجهات الرسمية المختصة بهذا الشأن.

يذكر أن حضور المؤتمر يقتصر على أصحاب الدعوات

الشاهين يقترح إعفاء المسنين من الحجر المؤسسي



اسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن إعفاء المسنون (60 عاماً فما فوق) من الحجر المؤسسي والاستعاضة عنه بالحجر المنزلي.

ما كان «المسنون» يحتاجون لتجهيزات خاصة في منازلهم - أماكن النوم ودورات المياه ونظام التغذية- مما لا يتوافق في الحجر «المؤسسي» في فنادق الدولة الذي أعلنت عنه الحكومة مؤخراً، وعليه أقدم باقتراح برغبة التالي:

إعفاء المسنون (60 عاماً فما فوق) من الحجر «المؤسسي» ويستعاض عنه بالحجر «المنزلي» وفق الاشتراطات الصحية

مبارك العجمي يقترح زيادة علاوة المتقاعدين إلى 75 ديناراً



مبارك العجمي

أعلن النائب مبارك العجمي عن تقدمه باقتراح برغبة بزيادة العلاوة للمتقاعدين إلى 75 ديناراً. ونص الاقتراح على ما يلي:

نظراً للأهمية الخاصة التي يجب أن توليها الدولة لقطاع المتقاعدين، والتي تعبر زيادة العلاوات مرة كل سنتين هي الزيادة الوحيدة في معاشهم التقاعدي.

لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي: زيادة العلاوة إلى 75 ديناراً

جوهر يوجه 18 سؤالاً برلمانياً إلى 15 وزيراً

تحقيق إجمالي أرباح عن الأداء الاستثماري الفترة تسعة شهور منذ بداية السنة المالية 2020/2021 بقيمة (18.9) مليار دولار، يرجى تزويدي بعدد حالات الاستثمار الخاسرة خلال المدة نفسها كل على حدة، وقيمة الخسارة المالية لكل منها وفق نفس تقييم احتساب الأرباح المشار إليها.

9- تؤكد مؤشرات الحساب الإكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على ضرورة الوصول إلى ما نسبته (6.5%) من الأرباح المحققة من العائد على الاستثمار لتجنب الوقوع في العجز الإكتواري، فمق نسبة الأرباح المحققة من الأداء الاستثماري في ما أعلنته إدارة المؤسسة من الأرباح الاستثمارية لكل من الربع الأول والربع الثاني والربع الثالث من السنة المالية 2020/2021 كل على حدة؟ وهل يمكن تصديق صافي الأرباح المحققة للمؤسسة ونسبها مع البيانات المالية في الحساب الختامي للمؤسسة للسنة المالية 2020/2021؟

10- ما آخر إعلان رسمي عن العجز الإكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتاريخه؟ وما تقدير العجز الإكتواري في تاريخ 31 ديسمبر 2020؟ وكم مقدار انخفاض قيمة العجز الإكتواري في تاريخ 31 ديسمبر 2020 عن تقدير قيمة العجز الإكتواري والبالغ (17) مليار دينار في آخر إعلان؟

11- وفقاً للمرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بتفويض إعداد الميزانيات العامة والرقابة على نفقاتها والحساب الختامي، يرجى تزويدي بالمرکز المالي والحساب الختامي للمؤسسة للربع الأول والربع الثاني والربع الثالث من السنة المالية 2020/2021 كل على حدة، متضمنة الأرباح الاستثمارية التي أعلنت عنها إدارة المؤسسة بما يعادل مبلغ (18.9) مليار دولار 31 ديسمبر 2020، وفي حال عدم إدراجها في البيانات المالية الخاصة بالحساب الختامي للمؤسسة يرجى بيان الإعلان عن المبلغ المشار كإرباح.

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات

نص السؤال على ما يلي: قررت الإدارة العامة للطيران المدني تقليص أعداد الركاب القادمين إلى مطار الكويت الدولي اعتباراً من تاريخ 24/1/2021 وحتى 6/2/2021، مع اشتراط «كوتا» محددة للدخول من كل دولة بحيث لا يزيد في الإجمالي على (1000) راكب يوميا، كما تحدت السعة التشغيلية لعدد المطارات الدولية، وذلك لجميع الجنسيات سواء من المواطنين أو الوافدين.

لذا يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي: 1- أسباب ومبررات قرار الإدارة العامة للطيران المدني المشار إليه، مع بيان توصيات الجهات الصحية الكويتية الموجهة للطيران المدني في هذا الشأن.

2- عدد الرحلات الجوية القادمة إلى مطار الكويت الدولي خلال الفترة منذ 24/1/2021 وحتى 6/2/2021، مع بيان شركات الطيران ووجهتها وعدد الركاب على متنها، كل على حدة.

3- إجمالي عدد الركاب القادمين عبر منفذ مطار الكويت الدولي خلال الفترة منذ 24/1/2021 وحتى 6/2/2021، مع بيان جنسياتهم.

4- إجمالي عدد الركاب القادمين عبر منفذ مطار الكويت الدولي خلال الفترة منذ 24/12/2020 وحتى 23/1/2021، مع بيان جنسياتهم.

المالية بالدينار دعماً لسعنة العملة الوطنية والامتزاز بها، ومثال ذلك وقف إعلان البنوك المحلية عن جوائزها التقديرية بالدولار واستبدال به الدينار الكويتي، مع بيان سبب عدم التزام المؤسسة بتعليمات وقرارات البنك المركزي في هذا الشأن.

2- التوجهات والقرارات والسياسات الاستثمارية الجديدة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتحقيق أفضل أداء استثماري في تاريخ المؤسسة، وهل أخذ بتوصيات وملاحظات لجنة الميزانيات والحسابات الختامية وبيانات المحاسبة وأية جهات رقابية أخرى والجهات الاستشارية في هذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى بيان ذلك بالتفصيل.

3- هل يتسقى العائد على الاستثمار مقارنة مع أصول التأمينات الاجتماعية وفق ما أعلنت عنه إدارة المؤسسة للسنة المالية 2020/2021 مع متوسط أداء صناديق التقاعد العالمية للفترة الزمنية ذاتها؟ مع تزويدي بآية دراسات ومقارنات في هذا الشأن إذا وجدت.

4- إذا كان الأداء الاستثماري للسنة المالية 2020/2021 قد حقق هذا الإنجاز التاريخي، فما بعد مخابرة خطوة رائدة في مشاريع الاستثمار وأحد السبل الكفيلة لسد العجزات المالية في الدولة جراء تراجع أسعار النفط، وتأسيساً غاية في الأهمية لتتوسع مصادر الدخل الوطني، فهل تبادلت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية معلوماتها ونقلت خبرتها الجديدة الناجحة وغير المسبوقة لجهات الدولة الأخرى التي تتولى استثمار الأموال العامة عبر الصناديق السيادية والاستثمارية، وفي مقدمتها الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية ومؤسسة الموانئ الكويتية والهيئة العامة لشؤون القصر، الأمر الذي من شأنه مضاعفة أرباحها وبمعدلات ومبالغ مالية تاريخية كالتى حققها المؤسسة في أوقات قياسية على الرغم من التضيق الدائم بين هذه الجهات والاستثمارات المتبادلة فيما بينهما؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالمخاطبات والتوصيات التي تبادلتها المؤسسة مع نظيراتها من المؤسسات الحكومية في هذا الشأن.

5- كم قيمة صافي الأرباح المحققة بالدينار الكويتي من إجمالي الأداء الاستثماري في الربع الأول، والربع الثاني والربع الثالث من السنة المالية 2020/2021 آل على حدة؟ مع بيان كونها نتيجة لتدقيقات استثمارية منتظمة أم غيرها، وكم قيمة الأرباح المحققة التي أضفيت إلى خزينة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟

6- كم قيمة الأرباح غير المحققة بالدينار الكويتي من إجمالي الأرباح التي أعلنت عنها إدارة المؤسسة (18.9 مليار دولار) للربع الأول والربع الثاني والربع الثالث من السنة المالية 2020/2021 كل على حدة؟ وفي حال وجود أرباح غير محققة بيان عما إذا كانت تلك الأرباح ناجمة عن تصفية أصول أو استردادات لخصص أو صناديق معلقة منذ سنوات سابقة، أو إعادة تقييم الأصول أو تعويضات خسائر انخفاض الأصول، وهل أعادت المؤسسة تقييم الأصول أم تم ذلك وفقاً لآراء جهات متخصصة وحمايدة؟

7- كم عدد الصناديق التامينية التابعة للمؤسسة؟ مع بيان توزيع إجمالي الأرباح المحققة عن الأداء الاستثماري التي أعلنت عنها إدارة المؤسسة على كل صندوق تاميني بحسب ونسبته من إجمالي استثمارات المؤسسة.

8- في مقابل ما أعلنته إدارة المؤسسة عن



د. حسن جوهر

2- كشف بأسماء الأشخاص أو الجهات التي وافقت على تمويل شركة نوتيل في شركة «وفرة» وفي المؤسسة كذلك، مع تزويدي بقرارات الموافقة على ذلك.

3- الضمانات المقدمة لتمويل شركة نوتيل (knotel) ما هي شكل من أشكال الاستثمار فيها، وهل حققت المؤسسة أية أرباح حقيقية عادة من الاستثمار في الشركة المذكورة منذ عام 2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى بيان قيمتها، وكذلك قيمة الخسائر المحققة في المشروع منذ عام 2019 حتى إعلان الشركة طلب إشهار إفلاسها إذا وجدت، وإجمالي الخسائر المحتملة من هذا الاستثمار.

5- ما الإجراءات الإدارية التي اتخذتها شركة «وفرة»، أو المؤسسة بحق الأشخاص أو الجهات التي وافقت على تمويل شركة نوتيل (knotel) بعد بيان تحقيقها لخسائر وتسريحها عدد كبير من موظفيها؟ وهل اتخذت إجراءات أو محاولات للخروج من هذا الاستثمار قبل طلب الشركة إشهار إفلاسها؟

6- ما الإجراءات القضائية التي اتخذتها شركة «وفرة»، أو المؤسسة لاسترداد قيمة التمويل أم الحجز على أصول شركة نوتيل (knotel) وفاء للمدينة؟

7- ما دوركم أمام نتائج الخسائر المتتالية بمبالغ كبيرة تجاوزت مئات الملايين من الدولارات لأصوال المتقاعدين واشترارات الموظفين الكويتيين المستعمرة من المؤسسة والشركات المملوكة لها؟ وما الإجراءات التي اتخذتموها في شأن تمويل شركة نوتيل (knotel) بمبلغ (400) مليون دولار التي أعلنت إفلاسها؟

نص السؤال الثاني على ما يلي: أعلنت إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الأداء الاستثماري للربع الثالث من السنة المالية 2020/2021، وأفصحت عن تحقيق أرباح استثمارية بلغت (6.8) مليارات أو اربح استثمارية بلغت (6.8) مليارات دولار للفترة من 1 أكتوبر حتى 31 ديسمبر 2020، ليلبلغ إجمالي الأرباح لفترة تسعة شهور (18.9) مليار دولار، وأضافت المؤسسة في بيان نشرته وسائل الإعلام يوم الخميس 11 فبراير 2021 أن صافي قيمة أصول المحفظة الاستثمارية قد ارتفع بنسبة (19.4) % عن العام الماضي، لتبلغ (132) مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2020، وهو أفضل أداء استثماري في تاريخ المؤسسة.

لذا يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي: 1- أسباب إعلان إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الأداء الاستثماري للمؤسسة بالدولار الأميركي وليس بالدينار الكويتي، ولفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي في إفصاح الجهات الحكومية عن تعاملاتها

4- ما الجهة المسؤولة عن نظم الحماية المتبعة لقواعد البيانات وتخزينها، وفي حال كونها شركات خاصة، يرجى تزويدي بالعمود الخاصة في هذا الشأن وقيمتها ومبالغ الصيانة فيها ومددها الزمنية، والأنظمة والبرامج المستخدمة بموجها، وتشترط تدريب وتأهيل موظفي الجهات التابعة للوزارة من الكويتيين؟

5- هل تخزن قواعد البيانات (data base) الخاصة بالوزارة والجهات التابعة لكم في الوزارة وتحت إشرافها وشروطها وبواسطة كوادر وطنية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما الجهة المسؤولة عن ذلك؟

6- في حال كون الجهات القائمة على مشاريع الأمن السيبراني من شركات القطاع الخاص، فهل يمكنها نقل وتخزين البيانات والمعلومات الخاصة بالوزارة والجهات التابعة لكم إلى الخارج من خلال الأجهزة والبرمجيات والخدمات السحابية والسيرفات أو غير ذلك من التقنيات الفنية؟ وهل توجد طرق أخرى لنسخ أو تحميل أو نقل هذه البيانات لخارج دولة الكويت؟ إذا كانت الإجابة بالمطوية لحماية البيانات الوطنية من الاختراق أو النقل للخارج؟

7- ما معايير تقييم مدى أمن وسلامة الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في الوزارة والجهات التابعة لكم؟ وهل يتم إخضاع أنظمة الأمن والسلامة الإلكترونيات لجهة حيادية لتقييمها أمناً واعتمادها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، من هذه الجهة؟ وما معايير اعتمادها؟

8- هل تملك الوزارة والجهات التابعة لكم خطة مواجهة الكوارث (Disaster recovery) في حال وقع اختراق أو مسح لبياناتها أو غير ذلك من المشاكل التي قد تعرضها للخطر؟ وما هي الجهات المرجعية الوطنية في الدولة التي يتم اللجوء إليها من أجل المشورة والدعم الفني والإرشادي في هذا الشأن؟

سؤالاً إلى وزير المالية نص السؤال الأول على ما يلي: تناقلت الصحف العالمية خبر تقديم شركة نوتيل (knotel) الأميركية طلباً لحمايتها من المدينين عبر إشهار إفلاسها، كما عرضت الشركة الوثائق التي تأسست عام 2016 أصولها للبيع بمبلغ (70) مليون دولار بعد أن كان تقييم هذه الأصول يبلغ (1.6) مليار دولار خلال العام 2019 وبداية العام 2020، وحيث إن شركة «وفرة للاستثمار»، المملوكة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، منحت تمويلاً للشركة المذكورة بمبلغ (400) مليون دولار لزيادة رأس مالها في عام 2019، على الرغم من تحقيقها لخسائر منذ إنشائها وتسريحها عدد كبير من موظفيها مؤخرًا.

فضلاً عن وجود عدد كبير من القضايا مرفوعة ضد الشركة للوفاء بالتزاماتها، ولما كانت المبالغ المستثمرة في هذا المشروع الخاسر من أموال المتقاعدين واشترارات الموظفين الكويتيين، في الوقت الذي تحذر فيه المؤسسة من العجز الإكتواري وقرض الفوائد الجائرة على عمليات الاستبدال للمتقاعدين دون سند قانوني أو شرعي.

لذا يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي: 1- الدراسة الائتمانية التي قامت بها شركة «وفرة» قبل منح التمويل، مع بيان أسباب الاستثمار في شركة ناشئة لم تستكمل ثلاثة سنوات من العمل التجاري، ودراسة المخاطر في شأن مشروع تمويل شركة نوتيل (knotel).

2- هل تتبنى الوزارة والجهات التابعة لكم استراتيجية دولة للأمن السيبراني (أمن المعلومات وأمن الشبكات) أم تعتمد في ذلك على اجتهادها الخاص؟ مع تزويدي بآية قرارات تنظيمية أو توجيهات من مجلس الوزراء باتتبع سياسة موحدة بشأن تطبيق قواعد الأمن السيبراني، إن وجدت.

3- ما هي متطلبات الأمن السيبراني (أمن المعلومات وأمن الشبكات) ونطاقه في حماية قواعد البيانات (data base) ومركز البيانات (data center) الخاصة بالوزارة والجهات التابعة لكم وفق التعريفات والمعايير المنطية العالمية، وهل توجد أية صعوبات أو عراقيل أمام تحقيق هذا الاستحقاق الوطني المهم في ذروة عصر المعلوماتية والتقنيات الرقمية فائقة السرعة والتعقيد؟